وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 19 مارس 2023

أخبار الطاقة

النفط يحقق أكبر خسائر أسبوعية منذ أشهر بسبب مخاوف القطاع المصرفي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أغلقت أسواق النفط أول من أمس الجمعة على انخفاض لتعكس مكاسبها المبكرة التي تجاوزت دولار واحد للبرميل حيث تسببت مخاوف القطاع المصرفي في أن يصل كلا الخامين القياسيين إلى أكبر انخفاض أسبوعي لهما منذ شهور. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.73 دولار أو 2.3 بالمئة إلى 72.97 دولاراً للبرميل، ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.61 دولار أو 2.4 بالمئة إلى 66.74 دولاراً. في الجلسة المنخفضة، انخفض كلا المعيارين بأكثر من 3 دولارات، وهبط برنت نحو 12 بالمئة في الأسبوع، مسجلا أكبر انخفاض أسبوعي له منذ ديسمبر. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 13 ٪ منذ إغلاق يوم الجمعة، وهو أكبر مستوى لها منذ أبريل الماضي. وقال جون كيلدوف، الشريك في أجين كابيتال إل إل سي في نيويورك: «الأساسيات ليست رهيبة مثل ما يتم تسعيره هنا، ولكن هناك مخاوف من أن النفط ليس مكانًا آمنًا مثل النقد أو الذهب»، اقتفت أسعار النفط أسواق الأسهم للانخفاض، متأثرة بأزمة القطاع المصرفي والمخاوف من ركود محتمل.

تراجعت المؤشرات الثلاثة بشكل حاد في تعاملات ما بعد الظهيرة، حيث انخفضت الأسهم المالية بشكل كبير بين القطاعات الرئيسية لمؤشر ستاندرد آند بورز في أعقاب انهيار بنك سيليكون فالي وبنك سيجنتشر والمشاكل في كريدي سويس وبنك فيرست ريبابليك، مما دفع الحكومتين الأمريكية والسويسرية إلى تقديم الدعم.

واستعادت الأسعار بعض مكاسبها بعد إجراءات الدعم من البنك المركزي الأوروبي والمقرضين الأمريكيين، لكنها انخفضت مرة أخرى عندما قالت مجموعة إس في بي المالية إنها تقدمت بطلب لإعادة التنظيم. وقال أولي هانسن، رئيس إستراتيجية السلع في ساكسو بنك، إن الضغط نابع من «استمرار الحالة الهشة للسوق»، ولا يزال المحللون يتوقعون أن العرض العالمي المحدود يدعم أسعار النفط في المستقبل المنظور

وعزا أعضاء أوبك + ضعف الأسعار هذا الأسبوع إلى العوامل المالية وليس أي اختلال في العرض والطلب، مضيفين أنهم توقعوا استقرار السوق، وقد يؤدي انخفاض خام غرب تكساس الوسيط هذا الأسبوع إلى أقل من 70 دولارًا للبرميل لأول مرة منذ ديسمبر 2021، إلى تحفيز الحكومة الأمريكية على البدء في إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي، مما يعزز الطلب.

ويتوقع المحللون أن يؤدي تعافي الطلب في الصين إلى زيادة دعم الأسعار، حيث تتجه صادرات الخام الأمريكية إلى الصين في مارس نحو أعلى مستوياتها فيما يقرب من عامين ونصف.

السعودية وروسيا

وأكدت السعودية وروسيا في اجتماع يوم الخميس التزامهما بقرار أوبك + في أكتوبر الماضي بخفض أهداف الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميا حتى نهاية 2023. ومن المقرر أن تجتمع لجنة مراقبة أوبك + في 3 أبريل، وفي نفس المنحى، تراجعت الأسهم يوم الجمعة في جميع المجالات، حيث كانت الأسهم المالية في مركز ضغوط البيع في اليوم التالي لتوحيد 11 بنكًا أمريكيًا كبيرًا لإيداع 30 مليار دولار في فيرست ريببلك في محاولة لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي، عندما قرع جرس الإغلاق يوم الجمعة، انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز500 بنسبة 1.1 ٪، وانخفض مؤشر داو بنسبة 1.2 ٪، وانخفض مؤشر ناسداك بنسبة 0.7 ٪.

جاء الجزء الأكبر من ضغوط البيع يوم الجمعة في القطاع المالي، حيث انخفضت أسهم بنك فيرست ريببلك بنسبة 33 ٪ بعد الحصول على الدعم من نظرائها في الصناعة الأكبر يوم الخميس. بعد الافتتاح منخفضًا يوم الجمعة، كان رد فعل المستثمرين إيجابيًا على أكبر نقطة للبيانات الاقتصادية لليوم - القراءة الأولية لمعنويات المستهلك من جامعة ميشيغان - والتي أظهرت انخفاض توقعات التضخم إلى أدنى مستوى لها منذ أبريل 2021. وأشار التقرير أيضًا إلى أن الاستطلاع كان قد اكتمل بنسبة 85 ٪ في وقت فشل بنك سيليكون فالي، مما يعني أن ردود الفعل الأولية على هذا الحدث من المستهلكين لن تظهر إلا في وقت لاحق من هذا الشهر. ضخ أحد عشر بنكا 30 مليار دولار من الودائع لإنقاذ بنك فيرست ريببلك، وفقًا لبيان مشترك للوكالات الأمريكية يوم الخميس.

كان المستثمرون يتتبعون أيضًا أسعار النفط الخام، حيث فقد خام غرب تكساس الوسيط أكثر من 3.1 ٪ ليستقر عند 66.19 دولارًا للبرميل، وهو أدنى مستوى في 15 شهرًا تقريبًا حيث تعرضت أسعار النفط لضغوط شديدة في الأسبوع الماضي وسط مخاوف بشأن الإمداد ومخاوف بشأنه تباطؤ اقتصادي عالمي.

كما أدى ارتفاع الدولار والذهب هذا الأسبوع إلى حث المستثمرين على البحث عن ملاذات آمنة وسط مخاوف النظام المصرفي، الأمر الذي أدى أيضًا إلى الضغط على أسعار النفط، ظلت سوق الخزانة أيضًا مصدرًا لضغوط المستثمرين مع استقرار عائد 10 سنوات عند أقل من 3.4 ٪ يوم الجمعة، وهو انخفاض حاد من مستوى 4 ٪ الذي شهده الأسبوع الماضي فقط.

وفي مذكرة للعملاء يوم الجمعة، سلط المحللون في مجموعة بيسبوك للاستثمار الضوء على كيف أن بعض التقلبات الأخيرة في سوق الخزانة - لا سيما مع سندات الخزانة ذات الأجل القصير والتي تميل إلى أن تكون أكثر حساسية لتوقعات بنك الاحتياطي الفيدرالي - قد أتت على الأرجح قسرية للبيع والشراء في أسواق اخرى، والأسعار التي يتأثر بها البائعون والمشترين توافق على أنها لا تتضمن بالضرورة جميع المعلومات المتاحة.

وارتفع إجمالي أصول الصناديق بنسبة 2.5 ٪ أو 121 مليار دولار، وصناديق الأموال مجبرة على استخدام هذه الأموال في العمل مما يزيد من ضغط شراء أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وقالت أي سي أي إن عوائد الفواتير المنهارة والتقلب الشديد للغاية يتفقان مع فكرة أن تدفقات الأموال النقدية تجبر على الشراء في أسواق معينة.» وفي مذكرة للعملاء يوم الجمعة، كرر توماس ماثيوز، كبير الاقتصاديين في الأسواق في كابيتال إيكونوميكس، هذا الرأي، مشيرًا إلى أن الواجهة الأمامية لمنحنى الخزانة تشير الآن إلى سعر الفائدة القياسي لبنك الاحتياطي الفيدرالي المنتهي في عام 2023 بحوالي نقطتين مئويتين أقل مما توقعه المستثمرون منذ أسبوع.

كتب ماثيوز: «هناك فرصة جيدة، في رأينا، أن المستثمرين يقللون الآن من تقدير مقدار رفع محافظي البنوك المركزية لأسعار الفائدة خلال الشهرين المقبلين، وعلى هذا النحو، نعتقد أن ارتفاع السندات قصيرة الأجل يمكن أن يتجه إلى الاتجاه المعاكس

سيعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي عن قراره المقبل بشأن السياسة يوم الأربعاء، 22 مارس، مع قيام المستثمرين بتسعير احتمال 60 ٪ تقريبًا أن يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة بنسبة 0.25 ٪ أخرى، وفقًا لبيانات من مجموعة سي إم أي.

في حين لا يزال سعر النفط مفضلاً، حيث تستمر اكتشافات موارد الصخر النفطي، وسط اعتماد مصير شركات الاستكشاف والإنتاج بشكل أساسي على أسعار النفط. ويساعد سيناريو تسعير السلع الجيد شركات المنبع على زيادة الأحجام. ومن المحتمل أن يحفز هذا المستكشفين والمنتجين على إضافة المزيد من الحفارات في الأيام المقبلة.

يعتبر سعر النفط الأمريكي لا يزال جيداً، إذ يتم تداول سعر خام غرب تكساس الوسيط فوق 65 دولارًا للبرميل، والذي لا يزال مناسبًا لأنشطة الاستكشاف والإنتاج. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تنبؤاتها للطاقة على المدى القصير، متوسط السعر الفوري لخام غرب تكساس الوسيط عند 77.10 دولارًا للبرميل هذا العام، مما يعكس بيئة أعمال مربحة لعمليات التنقيب والإنتاج.

ارتفاع إنتاج الزيت الصخري

في أبريل، من المرجح أن يرتفع إجمالي إنتاج النفط من موارد الصخر الزيتي في الولايات المتحدة بمقدار 68000 برميل يوميًا إلى 9214 ألف برميل يوميًا، وتشمل موارد الصخر الزيتي أناداركو، أبالاتشيا، باكين، إيجل فورد، هاينزفيل، نيوبرا، وبيرميان.

من بين جميع الموارد، سيشهد حوض برميان أعلى زيادة في إنتاج النفط اليومي الشهر المقبل، وفقًا لتقرير إنتاجية الحفر الصادر عن إدارة معلومات الطاقة. في بيرميان، تتوقع إدارة معلومات الطاقة زيادة إنتاج النفط بمقدار 26000 برميل يوميًا إلى 5622 برميلًا يوميًا في أبريل.

«أويل برايس»: الاضطرابات المصرفية وراء توتر الأسواق .. الصين عامل صعود للنفط

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

دفعت مخاوف بشأن القطاع المصرفي العالمي الخامين القياسيين «برنت والأمريكي» إلى تسجيل أكبر خسائرهما الأسبوعية في شهور، وانخفض الخامان أكثر من ثلاثة دولارات مسجلين أدنى مستوياتهما، وقد خسر برنت نحو 12 في المائة خلال الأسبوع مسجلا أكبر خسارة أسبوعية منذ كانون الأول (ديسمبر) الماضي.

وفى هذا الإطار، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن أسعار النفط الخام سجلت أكبر خسارة أسبوعية هذا العام بعد الاضطرابات المصرفية التي اجتاحت الأسواق العالمية، حيث يترقب المستثمرون ردة فعل محتملة على التراجع السعري من جانب «أوبك» وحلفائها «أوبك +».

وأشار التقرير إلى ارتفاع العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط فوق 69 دولارا للبرميل في ختام الأسبوع الماضي، لكنها لا تزال منخفضة بنحو 10 في المائة خلال الأسبوع الماضي، مسلطا الضوء على لقاء قادة «أوبك +» السعودية وروسيا في الرياض الخميس الماضي، حيث تمت مناقشة جهود المجموعة لتعزيز توازن السوق واستقرارها، ومن المقرر أن تجتمع لجنة مراقبة الإنتاج الوزارية للمجموعة في مطلع نيسان (أبريل) المقبل، ويمكن التوصية بتغيير في مستويات الإنتاج لـ23 منتجا بشكل جماعي.

وأشار إلى أن تفاقم المشكلات في مجموعة «كريدي سويس» المصرفية دفعت أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوى لها في 15 شهرا في ختام الأسبوع الماضي، كما يراقب المستثمرون ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي سيرفع أسعار الفائدة مرة أخرى الأسبوع المقبل في أعقاب الاضطرابات المالية الدولية الراهنة. ونوه إلى استمرار العوامل القوية المؤثرة في تحديد حركة أسعار النفط الخام، مشيرا إلى أنه من المرجح أن يكون حجم عمليات بيع النفط الخام مصدر قلق، لكن من غير المرجح أن يتخذ المنتجون إجراء سريعا حتى تهدأ حالة التوتر في الأسواق.

وعد التقرير أن سوق النفط الخام تكافح لتحقيق مكاسب قوية على المدى القريب، حيث توقعت «أوبك» هذا الأسبوع فائضا متواضعا في الربع الثاني من العام الجاري، مشيرا إلى وجود فترة مؤقتة من ضعف الطلب قبل حلول فصل الصيف وموسم القيادة في الولايات المتحدة مع تأكيدات وكالة الطاقة الدولية حول أن السوق فيها بالفعل فائض بسبب الإنتاج الروسي العنيد.

وذكر أن الولايات المتحدة ملتزمة بتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي، لكنها لن تتسرع في القيام بذلك على الفور، رغم الانخفاض الأخير في أسعار النفط، مشيرا إلى ترقب السوق لكيفية تأثير هذه الأزمة في الوقت الحالي في صناعة النفط والغاز والإنتاج.

وأشار التقرير إلى أن احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي الذي تم تصميمه لحماية البلاد من اضطرابات الإمدادات يبلغ حاليا 371.6 مليون برميل، وهو أدنى مستوى منذ الثمانينيات، وذلك عقب الإفراج التاريخي عن 180 مليون برميل العام الماضي لترويض أسعار البنزين في أعقاب الحرب في أوكرانيا.

ونوه إلى أن الإدارة الأمريكية سبق أن وضعت خطة لإعادة ملء الاحتياطي بأسعار تقترب من 70 دولارا للبرميل، لافتا إلى تراجع العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى ما يقرب من 66 دولارا في نيويورك الأربعاء الماضي.

من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أنه يبدو أن انهيار أسعار النفط الخام قد توقف مؤقتا الخميس الماضي بعد أن تدخل البنك المركزي السويسري لإنقاذ بنك «كريدي سويس»، مشيرا إلى أن الأسبوع الماضي كان أحد أكثر الأسابيع اضطرابا في الأعوام الأخيرة بالنسبة لأسواق النفط، ومع ذلك فمن الصعب التخلص من المعنويات الهبوطية في ظل أن الطلب الصيني أصبح هو العامل الصعودي الوحيد للنفط

ولفت إلى أن أسعار النفط الخام تمر بواحدة من أكثر الانخفاضات إثارة في الأشهر الأخيرة مع انخفاض خام غرب تكساس الوسيط إلى ما دون 70 دولارا للبرميل، بينما حافظت المنظمات الدولية على وجهات نظرها المتفائلة في 2023.

وسلط الضوء على رفع وكالة الطاقة الدولية تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2023 بمقدار مائة ألف برميل يوميا أخرى، ما يؤدي إلى زيادة صافية قدرها مليوني برميل في اليوم على أساس سنوي، ما رفع الإجمالي إلى 102 مليون برميل يوميا.

وأضاف التقرير أنه مع توقع نمو 7.5 مليون برميل يوميا في الطلب على أساس سنوي بين الربع الرابع 2022 والربع الرابع من 2023، لا بد أن يقود وقود الطائرات الارتفاع من حيث المنتجات كما تجاوزت أنشطة السفر والحركة الجوية الصينية بالفعل مستويات ما قبل الوباء.

وأشار إلى زيادة طلب «أوبك» على النفط في 2023 بشكل أكثر طموحا عند 2.32 مليون برميل يوميا ويأتي ثلثها تقريبا من الصين، التي من المقرر أن تنمو بمقدار 710 آلاف برميل يوميا هذا العام مع زيادة نموها على أساس سنوي خلال العام الجاري.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، أنهى النفط التعاملات منخفضا الجمعة متخليا عن مكاسبه المبكرة التي تجاوزت الدولار للبرميل، إذ دفعت مخاوف بشأن القطاع المصرفي الخامين القياسيين لتسجيل أكبر خسائرهما الأسبوعية في شهور. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.73 دولار أو 2.3 في المائة إلى 72.97 دولار للبرميل عند التسوية، بينما خسر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.61 دولار، أو 2.4 في المائة ليبلغ 66.74 دولار للبرميل. وانخفض الخامان أكثر من ثلاثة دولارات مسجلين أدنى مستوياتهما خلال الجلسة. وخسر برنت نحو 12 في المائة خلال الأسبوع مسجلا أكبر خسارة أسبوعية منذ كانون الأول (ديسمبر)، وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 13 في المائة منذ إغلاق الجمعة قبل الماضية مسجلة أكبر خسائرها الأسبوعية منذ نيسان (أبريل) الماضي.

وقال جون كيلدوف الشريك لدى أجين كابيتال في نيويورك «العوامل الأساسية ليست بالسوء الذي تتوقعه السوق هنا، لكن هناك مخاوف ألا يكون النفط آمنا كما هو الحال بالنسبة للسيولة أو الذهب».

خط أنابيب هندي لإمداد بنجلادش بالديزل .. مليار لتر لتجنب انقطاع الكهرباء

الاقتصادية

افتتحت الهند خط أنابيب لنقل الديزل إلى بنجلادش، التي تكافح لتأمين إمدادات الوقود وتجنب أزمة طاقة هذا الصيف. وافتتح نارندرا مودي، رئيس الوزراء الهندي ونظيرته البنغالية شيخة حسناء أول خط أنابيب للطاقة عبر الحدود بين الدولتين، تم تشييده بمساعدة هندية، في حدث افتراضي أمس.وتسعى بنجلادش للحصول على مليار لتر من الوقود لتجنب حالات الإظلام جراء انقطاع الكهرباء. وتبلغ سعة نقل خط الأنابيب الذي يمتد لمسافة 132 كيلو مترا (82 ميلا) مليون طن متري من الديزل سنويا من محطة التسويق التابعة لشركة نومواليجاره ريفينيري ليمتد في سيليجوري بالهند إلى شمال بنجلادش، بحسب رئيس أيه بي إم ازاد رئيس هيئة البترول البنغالية في مقابلة هاتفية قبل الافتتاح.

وعلى نحو منفصل، قامت بنجلادش بتدشين خط نقل مع الوحدة الأولى بمحطة تعمل بالفحم بقدرة 1.6 تابعة لشركة أداني باور ليمتد في ولاية جهارخاند لاستقبال إمدادات الكهرباء، وفقا لوكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وقامت شركة شبكة الكهرباء في بنجلادش بتشييد خط نقل بطول 134 كيلو مترا من منطقة تشاباناوابجاني الحدودية إلى منطقة بوجورا الشمالية لاستيراد الكهرباء من محطة أداني.

واستأنفت بنجلادش واردات الديزل الأحمر من الهند بعد توقف دام ثلاثة أعوام، في إطار صفقة موقعة بين شركتي بنجلادش بتروليوم وإنديان أويل.

واستقبلت بنجلادش بتروليوم أول شحنة من إجمالي الصفقة، التي تنص على توريد نحو 333 ألف طن متري من الديزل الأحمر (نوع رديء من الديزل) المحتوي على الكبريت بنسبة 0.005 في المائة و40 ألف طن متري من وقود الطائرات النفاثة أيه1-، و20 ألف طن متري من بنزين 95، حتى كانون الأول (ديسمبر) 2023.

وكالة الطاقة تستبعد تراجع إنتاج الخام الروسي .. 9.5 مليون برميل يوميا بحلول أكتوبر

الاقتصادية

قالت وكالة الطاقة الدولية إن التراجع المتوقع لإنتاج النفط في روسيا يبدو غير مرجح، مع وصول إنتاج روسيا من الخام خلال العام الحالي لأكثر قليلا من 8.7 مليون برميل يوميا. وأشارت وكالة «بلومبيرج» للأنباء إلى أن المراجعات المتتالية للوكالة التي تمثل مصالح الدول المستهلكة للنفط في العالم، شهدت زيادة مطردة لتوقعات إنتاج النفط في روسيا على المدى القريب. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية وصول إنتاج روسيا بحلول تشرين الأول (أكتوبر) المقبل إلى نحو 9.5 مليون برميل يوميا، مع تراجع الإنتاج في الربع الأول من العام. وفي الشهر الماضي قررت الحكومة الروسية خفض إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميا خلال الشهر الحالي، وهو ما صدر قبل نشر توقعات وكالة الطاقة الدولية للشهر الماضي.

وقالت الوكالة في أحدث تقاريرها الشهرية إنها ترى استمرار إنتاج روسيا من النفط الخام أكثر من عشرة ملايين برميل يوميا حتى الربع الأخير من العام الحالي، ولن يتراجع كثيرا عن هذا المستوى بعد ذلك.

من ناحيته، قال نيكولاي شولجينوف وزير الطاقة الروسي، أمام مجلس الدوما الروسي أمس الأول، إن وزارة الطاقة الروسية تتوقع انخفاض إنتاج النفط هذا العام. وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء، أن إنتاج روسيا من النفط الخام والمكثفات بلغ 535 مليون طن في 2022، بمتوسط إنتاج 10.74 مليون برميل يوميا بناء على معدل تحويل 7.33 برميل/طن. وتشمل أسباب انخفاض إنتاج النفط قرار الدولة بخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا في آذار (مارس) كرد فعل إزاء القيود الغربية.

وسيستمر خفض إنتاج الغاز الطبيعي هذا العام وسط الخروج من السوق الأوروبية حيث يستغرق الأمر بعض الوقت لإعادة توجيه التدفقات. وتهدف شركة نوفاتيك، أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في روسيا، إلى إطلاق مشروع «أركتيك للغاز الطبيعي المسال - 2» ومشروع «أوبسكي للغاز الطبيعي المسال» في الفترة من 2024 إلى 2029. وتتوقع الوزارة أن يبقى إنتاج الفحم في 2023 على مستويات 2022 نفسها.

شبح نقص الغاز يهدد المدن الألمانية .. عوامل الخطورة تتزايد في الشتاء المقبل

الاقتصادية

يهدد شبح نقص إمدادات الغاز خلال الشتاء المقبل عديدا من المدن الألمانية، رغم تمكن البلاد من تجنب نقص الغاز هذا الشتاء، وفقا لتوقعات الوكالة الألمانية الاتحادية للشبكات. وبحسب وكالة أنباء «بلومبيرج»، قال كلاوس مولر رئيس الوكالة، في تصريحات صحافية أمس، «لا يمكننا استبعاد حالة نقص الغاز في الشتاء المقبل، عوامل الخطورة هي أن يكون شتاء 2023 - 2024 شديد البرودة، وعدم خفض استهلاك الغاز من قبل الأسر والشركات، وألا تعمل محطات الغاز الطبيعي المسال كما هو مخطط لها». وحث مولر الألمان على الاستمرار في خفض استهلاك الغاز للمساعدة في ملء مرافق التخزين خلال الصيف، وقال إنه سيكون «سعيدا» إذا ظلت مرافق التخزين في ألمانيا ممتلئة بنسبة تزيد على 50 في المائة بحلول الأول من أيار (مايو) المقبل، مقارنة بنحو 64 في المائة الآن. ومن المتوقع أن تكون درجات الحرارة أعلى من المعتاد في شمال غرب أوروبا الأسبوع المقبل مع اقتراب موسم التدفئة من نهايته وسيؤدي ذلك إلى خفض الضغط على مرافق التخزين.

وتراجعت عقود الغاز القياسية في أوروبا لأقرب شهر استحقاق بنسبة 3.4 في المائة أمس الأول وبنسبة 19 في المائة خلال أسبوع.

وفي سياق متصل، يتوقع يوناس جار ستوره رئيس الوزراء النرويجي تعاونا أوثق مع ألمانيا في قضايا الطاقة، وغيرها من الأمور.

وقال ستوره في تصريحات خلال زيارة لمنصة إنتاج الغاز «ترول إيه» على الساحل الغربي للنرويج: «شهدنا منذ العام الماضي تسارعا مذهلا إلى حد ما في التعاون في مجال الطاقة بين النرويج وألمانيا»، مشيرا في ذلك إلى طاقة الرياح وتخزين ثاني أكسيد الكربون والهيدروجين.

وأكد اعتقاده بأن أوجه التعاون مع ألمانيا ستزداد وتيرته، ولا سيما أنها الشريك الأوروبي الأهم لبلاده، كما أشار إلى أن ذلك يتضح، من بين أمور أخرى، من موافقة بلاده أخيرا على شراء دبابات «ليوبارد 2» جديدة من ألمانيا

وذكر ستوره أن جوهر التعاون هو أن البلدين شريكان سياسيان، ومن المهم بالنسبة للنرويج وجود حكومة اتحادية في برلين تظهر اهتماما ودراية بقضايا الدول الواقعة شمال أوروبا.

وزار ستوره منصة إنتاج الغاز النرويجية «ترول إيه» في بحر الشمال أمس الأول، مع أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية وينس ستولتنبرج الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو).

وغطى حقل غاز «ترول» غرب مدينة بيرجن النرويجية أكثر من 11 في المائة من استهلاك الغاز داخل الاتحاد الأوروبي العام الماضي.

وشدد ستوره على أهمية إمدادات الغاز النرويجية لأمن أوروبا، وقال، «من المهم لأوروبا أن يكون لها شريك ديمقراطي في عالم طاقة ليس به شركاء ديمقراطيون».

وأصبحت ألمانيا العام الماضي أهم دولة مستوردة من النرويج، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الغاز الطبيعي. واستوردت ألمانيا سلعا تبلغ قيمتها نحو 726 مليار كرونة نرويجية (نحو 64 مليار يورو) من الدولة الاسكندنافية العام الماضي، وبلغت قيمة شحنات الغاز وحدها 621 مليار كرونة

تحول الطاقة ضرورة ملحة لتحقيق تنمية اقتصادية في العراق

الشرق الأوسط

قال ديتمار سيرسدورفر، المدير التنفيذي لشركة سيمنس للطاقة في الشرق الأوسط، إن العراق يعد أحد أكبر مصدري الطاقة في العالم، ولديه القدرة على أن يكون مصدراً عالمياً موثوقاً لإنتاج الطاقة وتصديرها، إلا أنه في المرحلة الراهنة يواجه الكثير من التحديات لتوفير الطاقة على المستوى المحلي وفي الكثير من المناطق على مستوى الدولة.

وتبلغ قدرة العراق الحالية على إنتاج الطاقة نحو 24 غيغاواط، بواقع نقص 8 غيغاواط حالياً، بينما من المتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة إلى 57 غيغاواط بحلول عام 2030، ما سينجم عنه اتساع الفجوة بين الإنتاج والطلب، إلا في حال اتخاذ إجراءات سريعة ومدروسة.

وأضاف خبير الطاقة العالمي سيرسدورفر أن الحصول على الطاقة بشكل مستقر وموثوق ضرورة قصوى، تساعد المجتمعات على الازدهار من خلال تمكين وتطوير المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من القطاعات الصناعية، وتظهر حاجة العراق إلى زيادة القدرة على إنتاج الطاقة في الوقت الراهن التي تتطلب بداية زيادة استخدام المصادر التقليدية لإنتاج الطاقة مع العمل على الانتقال تدريجياً نحو مصادر الطاقة المتجددة.

واستطرد: «لا بد من الاستفادة من الغاز المصاحب ورفع قدرة شبكات النقل الوطنية بهدف وصول الكهرباء إلى مختلف أنحاء العراق، إلى جانب تعزيز قدرة الشبكات على تأمين الكهرباء بشكل أكثر فاعلية واستقراراً، فضلاً عن تخفيض الهدر ورفع الكفاءة التشغيلية لمحطات الطاقة، وبعد ذلك يتم الانتقال نحو الطاقة المتجددة». وأضاف المدير التنفيذي لشركة «سيمنس» للطاقة في الشرق الأوسط، العاملة في مرحلة توليد وأمن الطاقة في العراق منذ 100 عام، أنه للانتقال نحو الطاقة المتجددة يتعين في الوقت الراهن الاستفادة من الحلول التكنولوجية المتوفرة لزيادة كفاءة إنتاج الطاقة من المصادر التقليدية من بينها وفرة الغاز الطبيعي في الدولة

وقال سيرسدورفر: «يمكن تخفيض الانبعاثات الصادرة من خلال القيام بالكثير من المبادرات بما فيها استخدام الغاز المصاحب لإعادة توليد الطاقة، لا سيما أن التحول نحو الطاقة المتجددة سيسهم في بناء مجتمعات أكثر ازدهاراً في العراق وتحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية في الدولة».

ويستخدم العراق حالياً أكثر من 40 في المائة من موارده من الغاز الطبيعي، الذي يعد مصدراً كبيراً للانبعاثات الكربونية، إلا أنه يمثل فرصة كبيرة لإزالة الكربون من خلال تحويل الغاز المصاحب إلى طاقة، الأمر الذي يسهم في تخفيض التكاليف والانبعاثات الكربونية، ويمكننا خفض الانبعاثات وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في العراق ووضعه على مسار متسارع للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة.

وفي إطار الاستعداد للتحول نحو الطاقة المتجددة، يضيف سيرسدورفر: «يتوجب تطوير البنية التحتية للشبكة الوطنية، وذلك لضمان وصول الطاقة إلى كل منطقة في العراق، كما يتوجب أن تكون إمدادات الكهرباء مرنة وفعالة ومستقرة يمكن الاستفادة منها، خصوصاً مع تزايد الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة».

وبحسب سيرسدورفر، تحرص الحكومة العراقية على الانتقال نحو مصادر الطاقة المتجددة، ففي وقت لاحق من الأسبوع الماضي أعلن رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني، أمس، عن نية حكومته الدعوة إلى عقد «مؤتمر إقليمي في بغداد قريباً، لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك، وتبادل الخبرات والبرامج بين دول الإقليم في مواجهة التأثيرات المناخية، حيث أشار السوداني إلى أن الحكومة ماضية في برنامجها الذي أولى معالجة تأثيرات التغيرات المناخية أهمية خاصة، وقد وضعت معالجات عدّة لتخفيف الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي ترافق التغيّر. كما دعا إلى أهمية متابعة كل ما يتعلق بتنفيذ الرؤية العراقية للعمل المناخي، وبصورة خاصة مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة.

وعلى صعيد آخر، يشدد سيرسدورفر على الحاجة إلى التأكد من أن الأصول الكبيرة التي يتم استثمارها في إنشاء محطات الطاقة التي تعمل بالغاز تصبح ذات معايير يحتذى بها على المدى الطويل، مضيفاً أنه مع تقدم التكنولوجيا، ستنمو حلول تخزين الطاقة من حيث الحجم والجدوى، وستظهر فرص صناعية جديدة

ولفت إلى أن التكنولوجيا تمنح محطات الطاقة التي تعمل بالغاز فرصة جديدة للحياة في عالم خالٍ من الانبعاثات، وأن تعمل توربينات الغاز الخاصة على استخدام الهيدروجين بالفعل إلى ما يصل إلى 75 في المائة من الهيدروجين. وزاد أن «سيمنس للطاقة» تهدف إلى الوصول إلى 100 في المائة بحلول عام 2030 دعماً لحماية البنية التحتية للطاقة في العراق في المستقبل.

ويرى سيرسدورفر أن العمل مع الحكومة العراقية سيمكن من توفير فوائد طويلة الأمد تمتد إلى ما هو أبعد من توفير الطاقة، كتأهيل الكوادر وتوفير فرص العمل، عملاً بتسريع وتيرة التحول الاقتصادي في العراق، مؤكداً أهمية التعاون لتسريع تحقيق رؤية أجندة طاقة في العراق.

«الصناعة الفرنسية» تحذر من نقص الوقود جراء إضرابات

الشرق الأوسط

قال وزير الصناعة الفرنسي رولان ليسكيور، إن بلاده لن تسمح بحدوث نقص في البنزين جراء الإضرابات في المصافي ومستودعات الوقود احتجاجاً على مسعى الحكومة لإصلاح نظام التقاعد، بحسب وكالة «بلومبرغ» للأنباء، محذراً من تداعيات النقص على مسيرة الصناعة الوطنية.

وأضاف ليسكيور، أمس السبت، في مقابلة مع شبكة «فرنس إنفو» أن غالبية محطات البنزين في فرنسا لديها ما يكفي من الوقود، وأن النقابات التي تحث السائقين على ملء خزاناتهم دون حاجة إلى ذلك تجازف في التسبب في حالة من الهلع.

وتابع أنه عندما أضرب عمال المصافي عن العمل في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، أجبرتهم الحكومة على العودة إلى العمل؛ لتخفيف نقص الوقود. وقال: «إنهم يحاولون خلق حالة من الهلع والتوتر حتى يتوجه الناس للبحث عن البنزين ثم نجد أنفسنا، على الأرجح، دون أي بنزين».

وأضاف: «لقد أظهرنا في الخريف أننا قادرون على التحرك عند الضرورة لفعل هذا. ولن نسمح بأن يقوم بضع عشرات من الأفراد بعرقلة حركة 65 مليون فرنسي، وتعطيل دولة كاملة، لأن هذا ما نتحدث عنه».

وقال متحدث باسم شركة «توتال إنرجيز» إن نحو 37 في المائة من الطاقم التشغيلي بمصافي الشركة في فرنسا ومستودعات الوقود أضربوا عن العمل منذ صباح أمس.

ويوم الخميس، مررت الحكومة الفرنسية مشروع قانون إصلاح نظام التقاعد دون تصويت نهائي في الجمعية الوطنية (الغرفة الأدنى بالبرلمان) مما تسبب في هذه الأزمة. كان مجلس الشيوخ (الغرفة العليا) قد وافق على مشروع القانون الذي يتضمن رفع سن التقاعد من 62 عاماً إلى 64 عاماً.

في غضون ذلك، وعلى صعيد أكبر اقتصاد في أوروبا، لا تستبعد «الوكالة الألمانية الاتحادية للشبكات» حدوث نقص في إمدادات الغاز في ألمانيا خلال الشتاء المقبل، رغم تمكن البلاد من تجنب نقص الغاز هذا الشتاء. وبحسب وكالة أنباء «بلومبرغ»، أمس، قال رئيس الوكالة كلاوس مولر، في تصريحات لصحيفة «راينيشه بوست» الألمانية: «لا يمكننا استبعاد حالة نقص الغاز في الشتاء المقبل... عوامل الخطورة هي أن يكون شتاء 2024 - 2023 شديد البرودة، وعدم خفض استهلاك الغاز من قبل الأسر والشركات، وألا تعمل محطات الغاز الطبيعي المسال كما هو مخطط لها».

وحث مولر الألمان على الاستمرار في خفض استهلاك الغاز؛ للمساعدة في ملء مرافق التخزين خلال الصيف، وقال إنه سيكون «سعيداً» إذا ظلت مرافق التخزين في ألمانيا ممتلئة بنسبة تزيد على 50 في المائة بحلول الأول من مايو (أيار) المقبل، مقارنة بنحو 64 في المائة الآن.

ومن المتوقع أن تكون درجات الحرارة أعلى من المعتاد في شمال غربي أوروبا الأسبوع المقبل، مع اقتراب موسم التدفئة من نهايته. وسيؤدي ذلك إلى خفض الضغط على مرافق التخزين.

وتراجعت عقود الغاز القياسية في أوروبا لأقرب شهر استحقاق بنسبة 3.4 في المائة يوم الجمعة، وبنسبة 19 في المائة خلال أسبوع

في مؤتمر الاستثمار بهيوستن.. الشركات الأمريكية تطلع على الفرص البتروكيماوية والتحويلية

البلاد

شهد مؤتمر الاستثمار الصناعي للبتروكيماويات والصناعات التحويلية الذي نظمته وزارة الاستثمار وبالتعاون مع مجلس الأعمال السعودي الأمريكي أعماله بمدينة هيوستن في ولاية تكساس حضور عدد من الشخصيات الأمريكية ومسؤولي أكثر من 150 شركة أمريكية وممثلي 12 وزارة وجهات حكومية وشركات كبرى في المملكة.

واستهل المؤتمر أعماله بكلمة افتتاحية من قبل حاكم تكساس وزير الطاقة سابقا ريك بيري الذي تناول أهمية التوجهات الاستثمارية التي تقودها المملكة، مشيداً بالجهود المبذولة في هذا الإطار. كما ألقى الكلمة الترحيبية رئيس قطاع البتروكيماويات والصناعات التحويلية بوزارة الاستثمار المهندس وليد الربيعي.

تلا ذلك عدد من العروض التقديمية التي سلطت الضوء على بعض أهداف الإستراتيجيات الوطنية والطموحات والفرص الاستثمارية في قطاع البتروكيماويات والصناعات التحويلية بحلول 2030، وربط هذه الصناعات بفرص الطاقة النظيفة ، وضمان تكامل سلال الإمداد للبتروكيماويات والصناعات التحويلية وتطبيقاتها لتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة.

ومن بين تلك العروض التقديمية ورقة "استثمر في السعودية" قدمها مدير البتروكيماويات المتخصصة في وزارة الاستثمار المهندس نايف الخالدي متناولا سهولة الحصول على التراخيص اللازمة خلال فترة وجيزة.

في حين شرح المدير العام للبتروكيماويات المتخصصة بوزارة الصناعة المهندس سعد الشريف الاستراتيجية الوطنية الصناعية وأهداف الاستثمارات الطموحة في الصناعات التحويلية التي تتضمن استثمارات تفوق 900 مليار ريال.

شكراً